الفهرس

إهداء ١١

مقدمة ١٣

مقدمة المؤلف ١٧

عملي في هذه الدراسة ٢٠

أهمية هذه الدراسة في سطور ٢٠

بيان مجمل لتطور الدراسة المقارنة عبر البحوث والدراسات ٢٢

الفصل الأول: الدراسات المتعلقة بتاريخ القانون المقارن ومبادئه العامة ٤٣

«في القانون المقارن وفي طريقة دراسته» للدكتور شفيق شحاتة ٤٥

أولًا: طبيعة علم القانون المقارن ٤٥

ثانيًا: القانون المقارن والعلوم المشابهة ٤٧

ثالثًا: علماء الإسلام والدراسة المقارنة ٤٩

رابعًا: في طريقة البحث ٤٩

خامسًا: أسس الدراسة المقارنة ٥٣

«القانون الموازن» للدكتور صلاح الدين الناهي ٥٥

أولًا: مصطلح القانون المقارن ونقده ٥٥

ثانيًا: موضوع القانون الموازن وما يوازن به ٥٦

ثالثًا: تعريفات القانون الموازن ٥٦

رابعًا: الأنماط القانونية ٥٧

خامسًا: مجال القانون الموازن ٦٠

سادسًا: الفرق بين القانون الموازن والقانون الأجنبي ٦٢

سابعًا: أقسام القانون الموازن وبيان ما يتفق مع الفقه الإسلامي ٦٣

ثامنًا: طرق الموازنة ٦٥
تاسعًا: مشاكل الدراسة الموازنة ٧٤
عاشرًا: كيفية مواجهة مشكلات المقارنة ٧٦
حادي عشر: مقترحات خاصة بالتشريعات العربية والإسلامية ٧٧
ثاني عشر: وظيفة القانون الموازن..... ٧٩
محاضرات الأستاذ لامبير عن بداية إنشاء معهد القانون المقارن ودور الطلبة الشرقيين في إنضاجه ٨٩
أولًا: تقدير لامبير لكلية الحقوق وجامعة القاهرة..... ٨٩
ثانيًا: بيان تاريخي عن بدايات نشأة معهد القانون المقارن ٩٠
ثالثًا: أثر مدرسة الحقوق الخديوية في لامبير ودرسه المقارن ٩٢
رابعًا: بداية النشاط الحقيقي لمعهد القانون المقارن..... ٩٦
«أصول القانون المدني المقارن» للدكتور عبد المنعم البدراوي..... ١٠١
أولًا: موضوع المقارنة ١٠١
ثانيًا: الأصول الواجب اتباعها في المقارنة ١٠٣
«مبادئ القانون المقارن» لعبد الرحمن البزاز..... ١٠٧
أولًا: الشرائع الكبرى المتطورة..... ١٠٧
ثانيًا: منهج البحث للدراسة المقارنة..... ١٠٩
ثالثًا: المبادئ العامة في المقارنة..... ١١٠
«حركة التقنين المدني في العصور الحديثة» للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١١٣
أولًا: تاريخ التقنين بوجه عام..... ١١٣
ثانيًا: التقنينات اللاتينية ١١٥
ثالثًا: التقنينات الجرمانية ١٣٣
رابعًا: التقنينات الأخرى التي ظهرت في القرن العشرين..... ١٤٢
الفصل الثاني: الدراسات التي تناولت منهجية المقارنة بين الفقه والنظم

القانونية الحديثة ١٤٩
«تقرير عن المؤتمر الدولي للقانون المقارن» للدكتور عبد الرزاق السنهوري.... ١٥١
أولًا: ميلاد القانون المقارن ١٥١
ثانيًا: أهم قرارات المؤتمر..... ١٥٢
ثالثًا: الاهتمام بالشريعة الإسلامية في الدرس المقارن ١٥٣
«الشريعة الإسلامية والدرس المقارن» للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٥٥
أولًا: الفرق بين الفقه والشريعة..... ١٥٥
ثانيًا: مصادر الفقه الإسلامي ١٥٦
ثالثًا: كيف تكون دراسة الفقه الإسلامي بصورة مقارنة؟..... ١٥٧
رابعًا: الغاية من دراسة الفقه الإسلامي ١٥٨
«مقاصد الشريعة والقانون المقارن» للدكتور محمد كمال الدين إمام..... ١٦٣
أولًا: بدايات القانون المقارن ومقاصده ١٦٣
ثانيًا: القانون المقارن والخوف على المدرسة التاريخية ١٦٥
ثالثًا: النظريات الكبرى حول وظيفة القانون المقارن وانتقاداتها ١٦٥
رابعًا: موقف القاضي من القانون المقارن في ظل النظام القضائي الإسلامي ١٦٩
خامسًا: المقاصد الشرعية وصلتها بالقانون المقارن..... ١٧٠
سادسًا: إدوارد لامبير وموقفه من الشريعة..... ١٧١
سابعًا: مقارنة بين المقاصد في الفقه والقانون ١٧٤
ثامنًا: اتجاهات علم الخلاف وعلاقته بالقانون المقارن. ١٧٧
تاسعًا: علم الخلاف وعلاقته بالقانون المقارن ومناهجه ١٧٨
«الفقه الإسلامي والقانون المدني المقارن» للدكتور محمد صادق فهمي..... ١٨١
أولًا: الفقه الإسلامي والوحدة العربية..... ١٨١
ثانيًا: كيف أصبحت الشريعة الإسلامية مصدرًا رابعًا للقانون المدني المقارن ... ١٨٢
ثالثًا: أصول علم القانون المدني المقارن..... ١٨٦

رابعًا: قواعد العمل بمقارنة الشرائع لتعديل القوانين الوطنية..... ١٨٧
«منهج النظر في دراسة القانون مقارنًا بالشريعة» للمستشار طارق البشري ١٩١
أولًا: الهدف من المقارنة والأسباب التي دعت إليها ١٩١
ثانيًا: الغرض من النفوذ القانوني الغربي ١٩٤
ثالثًا: مجالات معالجة تطبيق الشريعة ١٩٦
رابعًا: الجهة التي نطالبها بحماية الإطار الفكري للمنطقة والوطن ١٩٧
خامسًا: منهجية النظر إلى القانون مقارنًا بالشريعة وعملية إسناد القوانين للمرجعية..... ٢٠١
سادسًا: ضرورة العناية بالأحكام التفصيلية في ضوء الفهم العام للنظام الفقهي عند عملية الإسناد ٢٠٤
سابعًا: الفرق بين الإطار الفقهي والقانوني في عملية التنظير وتوقيتها..... ٢٠٥
ثامنًا: أهم مجالات المقارنة بين الفقه والقانون..... ٢٠٧
تاسعًا: منهجية الهضم الحضاري واستقبال الوافد الفكري من القوانين الغربية... ٢٠٩
الفصل الثالث: الدراسات التي وظَّفت المقارنة في الإصلاح القانوني للبلاد العربية ٢١١
«وجوب تنقيح القانون المدني المصري» للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٢١٣
أولًا: كيفية الإفادة من القوانين الحديثة..... ٢١٣
ثانيًا: القواعد العامة عند السنهوري..... ٢١٣
ثالثًا: بعض النظريات التي استفادها السنهوري من النُّظُم الحديثة ٢١٥
رابعًا: الشريعة الإسلامية ودورها في تطوير التقنين المصري ٢٢٣
خامسًا: الإجماع ودوره في تطوير الفقه الإسلامي ٢٢٥
سادسًا: ما أخذه القانون المدني المصري من الشريعة الإسلامية ٢٢٧
سابعًا: الأسباب التي حملت المشرع المصري القديم على الأخذ من

الشريعة الإسلامية ٢٢٧
ثامنًا: كيف اتصل رجال القانون بالشريعة وأخذوا منها في ظل التقنين المصري القديم؟ ٢٢٨
«الانتقال من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني في العراق» للدكتور عبد الرزاق السنهوري **٢٣١**
أولًا: المقصود من عملية التحول عن مجلة الأحكام العدلية ٢٣١
ثانيًا: أسباب حاجة العراق إلى تقنين جديد ٢٣٣
ثالثًا: خطة ترقية القانون المدني العراقي ٢٣٤
رابعًا: منهج التوفيق بين الشريعة الإسلامية والنظريات الحديثة ٢٤٣
الفصل الرابع: الدراسات التي وظَّفت المقارنة في الوحدة القانونية للأمة العربية **٢٤٥**
«القانون المدني العربي» للدكتور عبد الرزاق السنهوري **٢٤٧**
أولًا: الماضي وقوانين البلاد العربية وأسباب انقسامها ٢٤٧
ثانيًا: الحاضر والتكامل بين القوانين العربية ٢٤٩
ثالثًا: المستقبل وإنشاء القانون العربي الموحد ٢٥٩
«مقدمة عامة عن منهجية الفقه الإسلامي المقارن» للدكتور محمد أحمد سراج **٢٦١**
أولًا: منهج المقارنة ليس غريبًا عن الدراسات الفقهية ٢٦١
ثانيًا: ماهية القانون المقارن ٢٦٥
ثالثًا: مستويات المقارنة في دراسة الفقه الإسلامي ٢٦٦
رابعًا: أسس المقارنة في الدراسة الفقهية ٢٦٨
خامسًا: أهداف الدراسة المقارنة ٢٧٠
سادسًا: المبادئ الأساسية للمقارنة بين القوانين العربية ٢٧٢

الفصل الخامس: الدراسات التقييمية للتجارب المقارنة بين الفقه والقانون..... ٢٧٥
«مصـادر الحـق فـي الفقه الإسـلامي: تجربة حاسـمة في أسـلوب دراسـة الفقه الإسلامي» للدكتور محمد زكي عبد البر..... ٢٧٧
أولًا: موقع تجربة السنهوري في رحلته الفكرية ٢٧٧
ثانيًا: الغرض من هذه التجربة في نظر عبد البر ٢٧٩
ثالثًا: حدود تجربة السنهوري..... ٢٨٠
رابعًا: نتائج هذه التجربة بصورة عامة..... ٢٨١
خامسًا: مزايا دراسة الفقه الإسلامي على غرار نظريات الفقه الغربي ٢٨٧
سادسًا: مثالب دراسة الفقه الإسلامي على غرار نظريات الفقه الغربي..... ٢٨٨
الحجج التي يقيمها عبد البر لمعالجة الفقه الإسلامي بأساليبه..... ٣٠٥
«تقييم الدراسات المقارنة بين الفقه والقانون» للدكتور محمد أحمد سراج..... ٣٠٩
التجربة الأولى: مخلوف المنياوي والمقارنة الجزئية..... ٣٠٩
التجربة الثانية: قدري باشا والمقارنة الكلية..... ٣١٣
التجربة الثالثة: التيدي والمقارنة المستفيضة..... ٣١٧
التجربة الرابعة: السنهوري في «مصادر الحق» ٣١٩
الخاتمة..... ٣٢٥
مصادر الدراسة..... ٣٢٩